



المؤتمر الإقليمي حول السكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة 2013  
بيروت: 30 أكتوبر 1 نوفمبر 2018

**المضي قدما، ماذا بعد 5 سنوات؟**  
**: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة**  
**السياسات والمؤسسات السكانية: إلى أين؟**

أحمد عبد الناظر

## المقدمة:

• المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام 1994 محطة مفصلية في تطوّر الفكر السكاني

- الكثير من الإنجازات قد تحققت منذ 1994 وكذا الشأن منذ القاهرة 2013، وأخرى تدعمت على مستوى السياسات والمؤسسات المعنية بقضايا السكان والتنمية ومؤشراتها، وأن للمنطقة ودولها رصيد محترم من التجارب الناجحة.
- شهدت الصحة والحقوق الإنجابية تقدّما ثابتا في دول كثيرة من المنطقة، وتعززت أكثر معلومات الناس حول حقوقهم الإنجابية وخياراتهم في الإنجاب، مع قدرة أكبر على المطالبة بحقوقهم الإنسانية.



• بالرغم من كل ما استمعنا إليه وقرأناه، فإن عديد التحديات والنقائص والثغرات لا تزال قائمة، بعضها قديم ويتواصل، وبعضها الآخر مستجدّ البروز خلال السنوات الأخيرة

• هذا يفرض التساؤل: ما الذي غاب حتى لا تتحقق النتائج المنتظرة والأهداف التي التزمنا بها بالمستويات المطلوبة؟ ماذا علينا أن نفعل؟ وما هي صيغ التدخل والأطر المناسبة لضمان نتائج أفضل خلال اللقاء القادم المماثل لهذا بعد 5 سنوات إن شاء الله؟





## السياسات السكانية العربية بين الصياغة والتفعيل:

- طبيعي أن تستفيد السياسات السكانية من عوامل نجاح ودفع، وتواجه عوامل إخفاق وتعطيل.
- لقد بدأت في بداية التسعينات، إذا، القناعة تترسخ بضرورة تبني سياسات سكانية، ومثل ذلك أحد عناصر الأجندة الدولية للتنمية، كما برز اهتمام أكبر للمجتمع المدني بقضايا السكان والتنمية،
- إلا أن هذه السياسات التي بعضها مفصل ومصاغ في وثائق رسمية معتمدة، وبعضها مدمج ضمن السياسات التنموية العامة للبلدان، لم تستطع، بالرغم من الإرادة الرسمية والالتزام الوطني الجماعي بها، أن تحقق الأهداف المرسومة بالمستويات المطلوبة
- لا بدّ، مع تمسّكنا بالتزاماتنا الوطنية والدولية من أن نعدّل عاجلاً وبعمق أحياناً، مساراتنا وصيغ تعاملنا مع قضايا السكان في ارتباطها بالتنمية وآليات تنفيذ سياساتنا واستراتيجياتنا السكانية. ومن العناصر والأبعاد التي تجب مراجعتها وتطوير التعامل معها، نذكر:

البعد الحقوقي

تفعيل التشريعات  
والسياسات السكانية  
إرساء منظومة للمساءلة

المواءمة بين التشريع  
ومفردات السياسة  
السكانية

الوعي الأفضل بالترابط  
الوثيق بين القضايا السكانية  
بما فيها الحقوق إ.ج. وتنظيم  
الأسرة من جهة ومفردات  
التنمية البشرية المستدامة

العمل بمبدأ: الاستثمار في  
البشر حق واستثمار  
تنموي مستدام

الإدماج حقيقي أو لا  
يكون

السياسات  
السكانية العربية  
بين الصياغة  
والتفعيل

سياسة سكانية  
تحويلية  
RBM

المراجعات المنتظمة  
الموضوعية من أجل  
التغيير والمؤشرات

أنماط التنمية  
الاقتصادية

السياسات السكانية في  
أوضاع اختلال الأمن



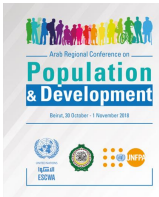


## التنظيم المؤسسي السكاني:

- " ينبغي على الحكومات أن تعمل... على ضمان مؤسسات مناسبة لتنسيق أنشطة السكان والتنمية وتنفيذه ورصدها وتقييمها والاضطلاع بها": برنامج عمل مؤتمر القاهرة 1994
- " ضرورة وضع سياسات وبرامج وبناء مؤسسات وشراكات..": إعلان القاهرة 2013 في باب السياسات العامة
- تتوفر بجلّ الدول العربية هيئات وهيكل معنية بقضايا السكان من زوايا التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات والمتابعة والتقييم: مجالس عليا، مجالس وطنية أو قومية، كما تسمى أحيانا لجانا وطنية أو لجانا دائمة للسكان أو ما شابه ذلك من تسميات.
- هناك مؤسسات أخرى تعنى بقضايا السكان من زوايا مختلفة مثل مؤسسات الإحصاء، ومراكز البحوث الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، واللجان البرلمانية ذات العلاقة، والمؤسسات الإقليمية مثل منتدى البرلمانين العرب للسكان وتحالف الشباب العربي للسكان والتنمية، وتحالف الجمعيات غير الحكومية حول السكان والتنمية...

## المجالس واللجان الوطنية للسكان والهياكل الشبيهة

- تعتبر المجالس واللجان الوطنية للسكان والهياكل الشبيهة من أبرز الآليات المؤسسية التي أنشئت خلال العقود الأخيرة لرصد ومتابعة الشأن السكاني وإدماج العوامل والمتغيرات السكانية في خطط وبرامج التنمية المستدامة والتنسيق في دفع السياسات القطاعية الخاصة بالسكان والمساهمة في تطوير الفكر السكاني التنموي على الصعيد الوطني وكسب التأييد والدعم له ورفع درجة الوعي بخطورة القضايا السكانية والترابط الذي يميّز ثنائية السكان والتنمية .
- ذلك الحضور وتلك المساهمة لم تكن بنفس النسق والعمق من مجلس إلى آخر بل إن بعضها برز بالغياب وبضعف التأثير سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي
- المجالس/ اللجان الوطنية للسكان تمتلك عناصر قوة وعناصر معيقة تحدّ من عملها.



- تتوجّب مراجعة مهام هذه المؤسسات وطرق عملها في اتجاه:
- إكسابها استقلالية أكبر في عملها من منظور الدراسة والتحليل والرصد والتقييم حتى تكون قادرة على توفير المقترحات والمعطيات والبدائل لأصحاب القرار وأن توفر عناصر المساءلة.
- أن لا تكون أعمالها انعكاساً فقط للرؤية الرسمية وأن تهتمّ بمواقف الناس والمجتمع المدني وردود فعلهم من السياسة السكانية وبرامجها والخدمات التي توفرها انتشاراً واستفادة ونوعية.
- أن تكون أكثر جرأة في التعاطي مع القضايا السكانية وخاصة قضايا الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة والفتاة والشباب.
- العمل على أن لا يكون دورها تسييري بل تنسيقي واستشراقي لأوضاع السكان في علاقتهم بممارسة الحقوق والمشاركة والتنمية الشاملة المستدامة.
- تمكينها من وسائل العمل الضرورية لحسن أداء مهمتها من قدرات بشرية فنية مؤهلة وموازنات خاصة وكافية
- تطوير النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بها بما يكسبها الحق في التنسيق بين كل المتدخلين والحق في الحصول على البيانات والمعطيات السكانية من جميع الأطراف المعنية
- اعتماد اللامركزية في عمل المجالس واللجان الوطنية للسكان، وهو ما انطلق فيه بعضها.



## مؤسسات البحوث السكانية

- الدول مدعوة إلى إيلاء النشاط البحثي السكاني ما يستحقه من عناية ومن وسائل بشرية ومادية
- اعتماد شيئا من الجرأة العلمية في تعميق البحث في بعض الظواهر السكانية وتلك المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية

## منظومات الإحصاء ومؤسساتها

- إيلاءها أكثر عناية وتأهيلها
- اعتبار إنتاج البيانات والإحصائية أمرا ذا أولوية
- تأمين مساءلة حقيقية وفاعلة يمرّ حتما عبر المؤشرات التي تحتاج إلى توفر البيانات الإحصائية



## المجالس واللجان الوطنية للسكان

- استقلالية أكبر في عملها
- توفر عناصر المساءلة
- أن لا تكون أعمالها انعكاسا فقط للرؤية الرسمية
- أكثر جرأة في التعاطي مع القضايا السكانية
- دور تنسيقي واستشراقي لأوضاع السكان
- تعزيز قدراتها البشرية والمادية
- اعتماد اللامركزية

## الهيكل الإقليمية والمنظمات الدولية

- مزيد الدعم التقني  
والمادي للنشاط  
البحثي السكاني،  
واحترام أولويات  
البلدان في القضايا  
التي تحتاج إلى  
بحثها ودراستها



## الآليات العربية المشتركة

- تُفَعَّل أو أن تتجاوز  
مستوى الاجتماعات  
السنوية التي كثيرا  
ما تصدر عنها  
مخرجات مألوفة  
مصاغة بطرق  
مختلفة، إلى أن  
تصبح قوة مانصرة  
ودفع من أجل تحقيق  
الأهداف السكانية  
التنموية بالمستويات  
المنتظرة.

## المؤسسات القطاعية

- العمل بصيغ  
مدمجة وتتعاظم  
مع القطاع الذي  
يهمها كعنصر  
متفاعل مع باقي  
عناصر السياسة  
السكانية.

## المؤسسات البرلمانية

- المجالس التشريعية  
مدعوة أكثر إلى ممارسة  
دورها الرقابي  
والتشريعي وكفالة  
المساءلة حول مختلف  
قضايا السكان بما فيها  
حقوق المرأة والمساواة  
والحقوق الإنجابية  
والتثقيف الجنسي الشامل  
للشباب.
- اعتبار كل ذلك عند  
مناقشة الموازنات العامة  
للدولة.
- اعتبار كل ذلك عند  
مناقشة الموازنات العامة  
للدولة.

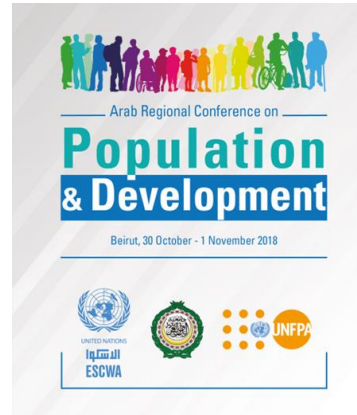


الآليات الوطنية لمتابعة وتنسيق  
تنفيذ خطة التنمية المستدامة

استحضار الترابط بين برنامج  
عمل السكان والتنمية وخطة  
التنمية المستدامة في عملها:  
التفاعل بين الخصوصيات الكمية  
والنوعية للسكان من جهة  
والمفردات المختلفة للتنمية  
المستدامة

القناعة لدى كل المعنيين  
بأن تحقيق أهداف خطة  
التنمية المستدامة يمرّ حتما  
عبر تحقيق أهداف برنامج  
القاهرة 94 وإعلان القاهرة

يمكن للمنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يعقد سنويا للتقييم والاستعداد للمنتدى السياسي رفيع المستوى أن يخصص جلسة لمراجعة التقدم الحاصل في تنفيذ توصيات إعلان القاهرة.





شكراً على الإنصات